

حرب العملات زائفة الآن مدمرة بعد حين

في يوم الاثنين، ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠



قالت صحيفة "الأخبار" اللبنانية إن "حرب العملات" عنوان مرعب لحالة الاقتصاد العالمي في هذه المرحلة الهشة التي يمر بها فهو يعني أن اختلاله تَنحَوِل الآن بعد أزمة مالية وركود حاد معارك تجارية على أكثر من جبهة أبرزها بين الولايات المتحدة والصين.

ولم نكد أهم العاطين الصناعي والنامي تخرج من أسوأ نباطو اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية، حتى دخلت أئون حرب من نوع آخر، كانت أسبابها نتراكم منذ فترة طويلة، وتحديداً منذ انضح أن الدور الاقتصادي للصين في العوطة ينمو بمعدلات قياسية، في مقابل تقلص في دور القطب الغربي. إنها حرب العملات، وهي الوجه الآخر للعملة في الحرب التجارية، التي أشعل النقاش في شأنها أخيراً وزير امال البرازيلي، غيدو مانتينغا، لتتحول الهاجس الاقتصادي - النقدي على المستوى العالمي.

ووفقاً لصحيفة "الأخبار" فإن تعريف تلك الحرب هو كالآتي: يسعى كل بلد إلى خفض سعر صرف عملته لكي تكون السلع التي ينتجها أرخص في الأسواق الخارجية، وبالتالي أكثر تنافسية. وهكذا، يدعم البلد اطعني صادراته ويجفز اقتصاده ويخلق الوظائف. لكن النوازن هو أساس الأنظمة، ما يعني أن إفادة بلد ما تترجم خسارة بلد آخر. لذا، تتبادل النيران بين مختلف الأقطار، ورويدا رويدا نتحول المعارك الخفيفة الثانية أو المتعددة الأطراف حرباً شاملة ذات تأثير مدمر.

القضية هنا تتعلق باختلال النوازن على مستوى الاقتصاد العالمي، وعلى وجه التحديد بين الولايات المتحدة والصين. فالبلد الأول يعدّ امستهلك "الرقم واحد" عاطياً، والاسنهلاك فيه يملك ثلثي النشاط الاقتصادي الإجمالي الذي تفوق قيمته ١٥ تريليون دولار. في المقابل، تتركس الصين ريادةها على صعيد اقتصادات الحجم، أي

الإنتاج الهائل والأكلاف المنخفضة.

بالنظر، إن سلعتها ذات تنافسية مميزة في السوق العالمية، ما يرفع الطلب عليها، ويؤدي إلى تسجيل فوائض تجارية هائلة رفعت احتياطات هذا البلد من العملات الأجنبية إلى ٢,٦ تريليون دولار في نهاية سبتمبر/أيلول الماضي. والأفضلية التي تتمتع بها الصين وممارساتها على هذا الصعيد أدت إلى رفع العجز التجاري مع الولايات المتحدة بنسبة ١٧. في المائة منذ بداية الألفية، لمصلحتها طبعاً.

وما يجعل العملاق الآسيوي قادراً على تصريف سلعه، ذات السعر الرخيص أساساً بسبب انخفاض كلفة العمل والمدخيل عموماً، هو سعر صرف عملته، اليوان. فهي مقدرة بأن تكون مسعرة بنسبة ٤٠ بالمائة أقل من سعرها الحقيقي. وتحافظ السلطات الحمراء على هذا الوضع من خلال ربط حديدي لعملتها مع الدولار [مثل الوضع القائم لسعر صرف الليرة اللبنانية مع العملة الخضراء]، ما يزعج الولايات المتحدة كثيراً ويمتد الركن الأول والأساسي في الحرب الدائرة.

وينسحب هذا التحليل على وضع اليابان أيضاً وعلاقتها التجارية مع باقي بلدان العالم وعقدة سعر صرف عملتها المترتبة بالدولار. فثالث أكبر اقتصاد عالمياً يعتمد، مثل الصين، على الصادرات. وعندما تبين في منتصف الشهر الماضي أن سعر البن منجه صعوداً، مسبباً "خطراً" على صادرات شركات عملاقة مثل (Sony) و(Toyota)، ضخت طوكيو في الأسواق ٢٠ مليار دولار في يوم واحد استخدمت هذه الأموال لكبح جماح ارتفاع البن.

في المقابل، الوضع في أوروبا مختلف إلى حد ما نظراً للتفاوت الملحوظ بين اقتصادات القارة العجوز. وهو في الواقع يعيش أزمة أساسها اليورو، وقد ظهرت تداعياتها أكثر من مرة على شاكلة خلاف بين فرنسا وألمانيا.

ووفقاً لصحيفة "الأخبار"، يمكن وصف التعقيدات هنا بالأني: بلد مثل ألمانيا، وهو أكبر مصدر عالمياً، لا تثار صادراته كثيراً بارتفاع سعر صرف اليورو، نظراً للقيمة المضافة الكبيرة التي نكتنزها تلك السلع. لذا، شددت برلين، إثر أزمة اليونان ونزاع اليورو من ١,٥٥ دولار إلى ١,٣٣ دولار [نراجع نسبته ١٥ بالمائة خلال أسابيع] على ضرورة الحفاظ على استقرار العملة الأوروبية الموحدة. "يجب عدم خيانة الثقة بيورو مستقر" قالت حينها المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

أما في بلد مثل فرنسا، وهو ثاني اقتصاد أوروبي، تُصبح الأمور في منطقة الخطر في حال ارتفاع اليورو، إذ تشير التقديرات إلى أن أي ارتفاع بنسبة ١٠ بالمائة في سعر صرف العملة الأوروبية يؤدي إلى تقلص نمو الناتج بنسبة ٠,٥.

نقطة مئوية سنوياً خلال ٣ أعوام. تأثير مدمر على البلاد التي تعاني مجموعة عوامل على صعيد ماليها العامة وموهرها الاقتصادي نهدد بخلك الاجتماعي وسياسي.

الركن الثاني للحرب هو نوجهات السياسة النقدية القائمة في البلدان الصناعية. فلك البلدان لا تزال عالقة في فخ الركود الذي لم تطلقه الأزمة المالية فحسب، بل الاخلالات العامة المذكورة وفقاً لتشديد التيار الأكلوساكسوني. وفيما يؤدي التوسع في الإنفاق التحفيزي لتحريك عجلة الاقتصاد، إلى عجوزات ضخمة في المالية العامة وارتفاع معدل الاقتراض، يبدو اللجوء إلى النقش والائناء على السياسة النقدية خير بديل.

ويمكن رصد الصورة الأوضح لهذا الوضع في الولايات المتحدة. ففي إطار خفض أعباء الركود الأخير سعى الاحتياطي الفدرالي [المصرف المركزي] إلى سياسة التسهيد الكمي (Quantitative Easing)، وهي تعني طبع الأموال لشراء السندات الحكومية، وتسمى أيضاً تسييد الدين. فالولايات التي تطبعها الحكومة تخصصها لنفسها والآن يتجه المصرف، وفقاً لرئيسه بن برنانكي، إلى جولة ثانية من التسهيد الكمي بهدف تحريك قطاعات لا تنفك تسجل تباطؤاً مثل قطاع الإسكان، ملك الهبوط الحاد الأخير في الاقتصاد الأكبر عالمياً. وفي ذلك سعي حيث لخلق الوظائف حيث يبقى معدل البطالة بعناد عند مستوى ٩,٦ بالمائة .

على أي حال، إن التسهيد الكمي في العالم المتقدم عموماً، وتحديداً الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يمد خطراً على الصين والبلدان الناشئة. فمستثمرون، الذين سيضيف عليهم الاستثمار في "البلاد الجديدة"، سيدأون البحث عن الفوائد المرتفعة في الاقتصادات الناشئة، وسيغرقون أسواقها المالية بالرسميل، ما يهدد بنشوء "فجاعات" قائمة على المضاربات بهدف تحقيق الأرباح.

أما الركن الثالث للحرب القائمة، فهو رد الاقتصادات الناشئة على التدفق الهائل لتلك الرسميل المضاربة. فعوضاً عن ترك سعر صرف عملاتها يرتفع بالنهاهي مع ارتفاع الطلب عليها، تفرض تلك البلدان قيوداً على الأموال الدافقة عليها. فالبرازيل مثلاً ضاعفت أخيراً معدل الضريبة المفروض على شراء المستثمرين الأجانب لسندات دينها العام. كذلك فعلت تايلاند بفرضها ضريبة ٥٠ بالمائة على المشتريات الأجنبية لديها. والتدابير نفسها اتخذتها كوريا الجنوبية.

هذه الأركان الثلاثة تمثل ما يسمى حرب العملات القائمة التي نذكر الزعماء والمؤرخين والاقتصاديين بما حدث في ثلاثينيات القرن الماضي، إثر الأزمة المالية وفي خصم الركود العظيم. لكن هل الأمور فعلاً خطيرة إلى هذا الحد، لدرجة وصف الوضع بأنه حرب وبان الأطراف خرجت عن طورها وعن الخطاب الهادي، وتحديداً في كنف مجموعة العشرين، لضرورة تحقيق التعاون لاسعادة الاقتصاد العالمي نشاطه؟

الواقع هو أن النعمن باوجه الحرب المنمظهرة يوضح أن الأمور ربما مضخمة قليلاً. فوفقاً للتحليلات الهادئة، يبدو أن كبح جماح الرساميد الهائمة المنذفةة إلى البلدان الناشئة منواضع. واليابان كانت الوحيدة في العالم الصناعي التي لجأت، مباشر حتى الآن، إلى التخذ في سعر صرف عملتها.

لا تبدو العلاقات التجارية بين مختلف الأطراف المتنازعة منجبهة صوب أي نوع من النهور، أو الضغوط القاسية. فحتى مشروع قانون مجلس النواب الأميركي لدعم الشركات التي تتعامل مع بلدان ذات أسعار صرف مصطنعة، لا يبدو أنه سينتقف في القريب العاجل.

الإشارة الأكثر إراحة أخيراً كانت تأكيد مسؤولي اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي الصيني، لضرورة رفع مداخيل مئات ملايين الفلاحين والعمال، ما يفيد بأن البلاد ستزيد اعتمادهما على النشاط الاقتصادي الداخلي لتحقيق النمو، وتخفف مسنوى اعتمادهما على التصدير.

لكن، مع هذا التحليل النهوي، إذا صبح التعبير، ليست الأمور مطمئنة ويجب معالجتها بأسرع وقت ممكن، أو قبل فوات الأوان. وما يؤكد الخطورة في هذا السياق، أنه على الرغم من أن نيران "الحرب" غطت على الاجتماعات الأخيرة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن أخيراً، خرجت الاجتماعات التي استمرت يومين، فاشلة. وكان رئيس صندوق النقد الدولي، خالي الوفاض لتاحية تقديم الحلول المقترحة في النادي العالمي.

إذاً، ما العمل؟ ليس هناك أي إفادة لأحد بالهرب إلى أمام، هذا ما أوضحته التجربة، ويؤكد صحنه المنطق الاستراتيجي. فإذا سعى كل طرف إلى تحفيز اقتصاده الآن عبر تحفيز التجارة من خلال معارك نقدية، فإن الجميع سيخسرون في المستقبل.

هل يمكن أن نسنمّر الحرب إلى ما لا نهاية؟ الحقيقة هي أن النظام الاقتصادي العالمي، على علله ومشاكله البيئية ونشوهات عدم العدالة التي تغذيه، سينادي من المضي قدماً بهذا حرب. والطروحات البديلة لتداركها قد تتفاوت بين نظام تقدي عالمي جديد، وهو طرح إلى حد ما غير مناخ حالياً، وبين الإجراءات التصحيحية الخفيفة. والأرجح أن الخيار الثاني هو الأكثر منطقية، لكن لا يمكن اعتماده إلا في كنف الأسرة الدولية الموسعة، أي مجموعة العشرين، التي ورثت عرش القيادة عن مجموعة الثماني، بعد الأزمة المطالية الأخيرة، وفي ظلّ انساع النفوذ الاقتصادي للبلدان الناشئة.

لذلك، إن النقاشات الهادئة هي التي يجب أن نسيطر على قمة المجموعة المترنبة في سيول الشهر المقبل. وهي يجب أن تتضمن مبادرة من الصين لتصحيح سعر صرف عملتها، أكثر جدية من تلك التي اتخذتها أخيراً وأدت إلى

تحسن سعر صرف اليوان بنسبة لا تفوق ٢ باطائة أمام الدولار. وفي الوقت نفسه يجب طمانة بكين إلى أنها لن تكون ضحية نموها والنحولات الهائلة التي نشهدها منذ بداية الألفية، وكذلك طمانة باقي الأعضاء في النادي النامي، من مجموعة (BRIC) ، التي نضم إلى الصين البرازيل والهند وروسيا، إلى جميع بلدان شرق آسيا التي نتمتع بمعدلات نمو جيدة وبدور أساسي في التجارة العالمية.

هل يكون هذا الحوار، الذي بدأ باجتماع وزراء اطاق يوم السبت، أساساً لحوار أكثر شمولية يأخذ في الاعتبار نشوهات النظام العالمي، ويجنب العالم أنواع الحروب، تقدياً كانت أو من أي نوع آخر؟